

الفصل الثالث : الفساد الإداري في الجزائر

المبحث الأول : خصائص الإدارة وتاريخ الفساد الإداري في الجزائر

تعاني الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية من انتشار فادح لظاهرة الفساد الإداري الذي استحكمت حلقاته وطالت مختلف المنظمات والمؤسسات الجزائرية وخاصة الحكومية منها.

فلقد بدأ المواطنون يتذمرون من الوضع القائم إذا أننا نجد أن الحكومة الجزائرية أصبحت تمارس البيروقراطية علنا بجانبها السلبي، كما أننا نجد أن الحكومة اليوم أصبحت لا تهتم بالصالح العام بل أصبحت تهتم بالصالح الخاص.

1- خصائص الإدارة الجزائرية:

- زيادة التضخم التنظيمي والوظيفي للجهاز الحكومي وتحويله إلى هيكل هش وهذا التضخم المؤسسي أدى إلى تفاقم مشكلة التنسيق .
- نمو الأمراض البيروقراطية الجزائرية من أفرط في الرسمية والشكلية والجمود ومقاومة التغيير .
- تحول الجهاز البيروقراطي الحكومي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري.
- استغلال النفوذ والصراع من أجل الحصول على مناصب قيادية لتحقيق أهداف ذاتية. وبالتالي تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- الإدارة العامة الجزائرية هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية فهي تحاول أن تطبق النموذج الفرنسي.
- وجود الاتجاهات الغير إنتاجية في الإدارة الجزائرية لأن الجهاز الإداري موجود لخدمة المصالح الخاصة.
- هجرة الكفاءة الإدارة واقتارها للكفاءة الإدارية.
- عملية التوظيف تتأثر بالأمور الشخصية وعدم مراعاة الكفاءة والخبرة.
- غياب الوقاية الفعالة في الإدارة الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية.
- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع.

- التهرب من المسؤولية وانتشار أساليب الأشكال في مختلف مستويات الإدارة.¹
- تضخم عدد العاملين في الإدارة العامة، وضرورة الاعتماد على الجهاز الإداري الحكومي.
- تدين الوضع الاجتماعي والمادي للموظفين في قطاع الإدارة العامة بالمقارنة مع قطاعات أخرى.
- عدم احترام التشريعات والقوانين من طرف الموظفين باعتبار أن الوظائف العامة تخضع لإجراءات تنظيمية مستمدة من الدستور القوانين والأنظمة الخاصة لأي بلد.
- عدم التزام الموظف بتكريس نفسه للعمل الوظيفي وانتشار التسبب الإداري وهناك موظفين يعملون في الإدارة ويضيفون أعمال خاصة.
- عدم التزام الموظف بالاستقامة في تعامله مع المواطنين الشيء الذي يجعله يلجأ إلى المحاباة والمحسوبية فالإداري الجزائري لم يستطع بعد الشعور والإحساس بالمسؤولية اتجاه الصالح العام.
- التغيرات المستمرة والغير مخططة بالأقسام والدوائر والإدارات الحكومية نتج عنه فوضى في تقسيم الموظفين وفق تخصصاتهم وكفاءاتهم لأن التغير الفجائي كثيرا ما يغفل الجانب التنظيمي للعنصر البشري المتمثل في توزيع الموظفين توزيعا علميا ورشيدا.
- غياب مقياس علمي وموضوعي في تقسيم وتوزيع الإطارات على مختلف الإدارات والمؤسسات.²

2-الجذور التاريخية لظاهرة الفساد الإداري في الجزائر:

لقد عرفت ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر عدة مراحل أهمها:

¹بومدين طاشمة، التنمية الإدارة: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر، ص 46.47.

²إسماعيل قنور: مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

-المرحلة العثمانية:

يجب الإشارة هنا أن الانتشار الملفة لظاهرة الفساد وتعسف الحكام الأتراك في الجزائر كان أحد الأسباب الرئيسية للاحتلال الفرنسي للجزائر إذا أننا نجد أنه في بداية الأمر لم تكن الظاهرة منتشرة وهذا ما يفسر المكانة التي كانت تحتلها الجزائر آنذاك لكن فيما بعد بدأت ملامح الفساد الإداري تظهر إذ أننا نجد أن مظاهر المحاباة واللامساواة والتعسف في استعمال السلطة من طرف الحكام الأتراك، وانتشار الرشوة والاستبداد.¹

لهذا نجد أن مرحلة الحكم العثماني أبعدت المواطن من المساهمة في تقلد أي وظيفة إدارية، كما أن الإدارة العثمانية تتميز بالتنظيم البيروقراطي المغلق، فكانت ترفض أي محاولة إصلاح أو تغير في أنماط التسيير الإداري بالرغم من أن علاقتها الخارجية مع الدول الغربية كانت مفتوحة على مصرعيها.²

-مرحلة الاستعمار الفرنسي:

أما إدارة الاحتلال الفرنسي فقد شجعت على نمو وانتشار الفساد في الجزائر، وشرعت في تكوين طبقة بيروقراطية أمكنت من السيطرة على دواليب الإدارة والحكم فالاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يترك لنا إلا الأمراض والمفاسد ولم يخرج الأبعد أن حقق دمارا شاملا في الإدارة الجزائرية أثناء الاستعمار.³

¹ عنترة بن رزوق وعبدو ومصطفى معظلة الفساد في الجزائر، الجزائر، دار النشر جيطلي، ص 64.

² قاسم ميلود: علاقة الإدارة والمواطنة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان، ص 04.

³ عنترة بن رزوق وعبدو مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 65.

-مرحلة ما بعد الاستقلال:

نجد أنه بعد الاستقلال مباشرة بدأت بوادر تشكل الفساد في الجزائر إذا أن الجزائر كغيرها من الدول النامية فإن الجزائر لم ترث من الاستعمار إلا أمراض البيروقراطية المحسوسة والرشوة التي أصبحت إحدى الآليات الرئيسية في ممارسة السلطة والصعود إلى مناصب العليا في الدولة.¹

إذا أننا نجد أن أول من آثّر قضية الفساد في الجزائر هو عبد الحميد الإبراهيمي الوزير الأول السابق والأمركان يتعلق بقضية اختلاسات حدثت من طرف مسؤولين سابقين في السلطة في الفترة ما بين 1962-1990 والذي قدرها بـ26مليار دولار.²

ومنه فإن الفساد في فترة أحمد بن بلة كان يتمثل في تحول الثورة من خدمة أهداف وطنية نبيلة إلى خدمة عصب معينة في الحكم. فقد كان من نتائج الانحراف السياسي بالسلطة من طرف قادة الثورة.

الصراع بين العسكريين والسياسيين حول من له أحقية الحكم، وتجلى هذا الصراع واضحا بعد مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962 والكيفية التي تعامل بها الإخوة الأعداء في قيادة البلاد، ويبدو جليا أن الثورة أصبحت في حد ذاتها غنيمة، استغلت من طرف أقلية عسكرية وسياسية لخدمة مصالحها وتوجهاتها أكثر من خدمة طموحات الشعب المغلوب على أمره، فكان قادة جيش التحرير الوطني وقادة الحكومة المؤقتة هم المستفيد الأكبر من الثورة.

أما في فترة هواري بومدين أخذت ظاهرة الفساد منحنيات ولاتجاهات نحو النمو والتصاعد ويعتبرها أحد الباحثين بأنها البداية الفعلية لظهور مملكة الفساد، وذلك في ظل مرحلة التصنيع التي انتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين، وكذا دولة الاقتصاد حيث سمحت هذه الفترة بظهور طبقة

¹ عنتر بلمرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² اسماعيل قنور، مرجع سبق ذكره، ص 151.

من الأثرياء الجدد والذين هم على علاقة جد وطيدة مع الجهاز الإداري، وقد تجسدت ملامح هذه الطبقة من خلال كون الرئيس هواري بومدين دائما ما حاول من سيطرة ضباط الجيش القدامى.¹

أما الفساد في ظل المرحلة الشاذلية 1979-1989 فقد أصبح وسيلة للأثرياء الغير مشروع من قبل كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين كاختلاس الجنرال مصطفى بلوصيف كما يقدر بـ 45 فرنك فرنسي و 10 مليون دينار جزائري، كما اتهم بن جديد باختلاس من 10 إلى 15 مليار دولار إضافة إلى اتهام كبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين باختلاس ما قيمته 26 مليار دولار بواسطة صفقات بيع البترول والغاز مع الشركات الأجنبية، فقد أصبح الفساد في مرحلة الشاذلي يسرى تحت شعار " كل شيء مسموح به " لدى القوى النافذة في الحكم وأصبح يحدث باسم إنشاء وتشيد المعالم الرمزية كبناء رياض الفتح الذي لم تحترم صفقته القوانين المتعلقة عقد الصفقات.²

أما خلال المرحلة الانتقالية 1989-1997، فقد ساد شعور مؤسسياتي كبير فأصبحت الدولة قوسين أو أدنى من التدويل في الأمم المتحدة، في ظل الهوة بين دعاة الاستئصال والحوار حيث انتصر الاستئصاليون رافعين شعار " الكل أمني "، فقد أدركت طبقة الكوميرادوريين بمضي الرئيس قدما من أجل التظهير والمحاسبة خاصة بعد فتح ملف قضية بلوصيف فكان لا بد لهذه الطبقة من التخلص من الرئيس الذي هدد مصالحها. فلقي الرئيس حتفه لهذا السبب مما فتح بابا واسعا للنهب واختلاس المال العام، إذ بلغت الأموال المهربة نحو الخارج في هذه الفترة 16.7 مليار دولار.

أما في المرحلة الأخيرة منذ 1999 إلى غاية اليوم فإننا نجد أن الفساد الإداري قد استفحل وانتشر بكثرة فنحن نلاحظ أن كل مظاهر الفساد الإداري متواجد اليوم في إدارتنا كالرشوة، المحسوبية، السرقة، المحاباة... الخ.

¹ عنتر بن مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² عنتر بن مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المبحث الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجزائر

*مظاهر الفساد الإداري في الجزائر:

تتعدد مظاهر وصور الفساد ولا يمكن حصر هذه المشاكل بشكل دقيق وكامل، فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، و يشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنیان المجتمع إداريا، سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا. ويمكن إجمال أهم المظاهر التي يتمثل بها الفساد الإداري في النقاط التالية:

1-الاختلاس والسرقه ونهب المال العام:

فمن بين أخطر مظاهر الفساد الإداري المتفشى في المؤسسات الحكومية هو إهدار وتبديد المال العام عن طريق تشتى أساليب وطرق التحايل والنهب والسرقه والاختلاس والإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العامین، الشيء الذي ساهم في الأضرار بمقدراتنا العالية وتبديد لثرواتنا القومية، الشيء الذي أنھك مختلف المؤسسات الحكومية للمضي قدما، وعرضها للإفلاس والإغلاق والخصخصة، ومختلف العقوبات والمتابعات القضائية في الوقت الذي كان المجتمع في حاجة ماسة لهذه الأموال للقيام بالمشاريع التي تكفل متطلبات التنمية المنشودة "ونعني باختلاس المال العام حيازة كاملة للشيء بعنصرية المادي والمعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه كما نعني باختلاس المال العام الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق، ويعمل الاختلاس على زيادة اتساع رفعة الاقتصاد الريعي ويطرده النقود خارج دائرة الإنتاج.¹ وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية المنطقية.

¹ بشير مصطفى، (الفساد الاقتصادي، مدخل في المفهوم والتحليلات)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 13، العدد 36، 2006، ص 127.

استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب مالية أو إدارية حيث يقوم باستيلاء على العهدة المادية أو المعنوية المؤتمن عليها بحكم وظيفة أو صلة المباشرة أو غير المباشرة بالشئ موضع الاختلاس بغير رضا أو علم أو موافقة مالكه أو حائزه تحدث واقعة الاختلاس بصفة منفرد كالفرد لا يشترك معه فيها أحد وذلك بسبب ظروف تتعلق به دون غيره تدفع به إلى الجريمة.¹

2/- الرشوة:

إن الرشوة في الفقه هي ما يعطيه الشخص لقاض أو صاحب سلطة ليحمله على ما يريد، ويدخل في حكم صاحب السلطة كل مكلف بخدمة عامة سواء وزيراً، مديراً، عاملاً، مستخدماً أجنبياً، أو عضواً في لجنة أو غيرهم. وقد حرم الإسلام الرشوة لقوله تعالى: "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدخلوا بها إلى الحكم لتأكلوا فريقتا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون".

أما في السنة النبوية فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في الحكم". ولهذا فإن الرشوة تمثل أحد أبرز الأخطار التي أصابت الجزائر، ذلك أنها أصبحت متداولة في الحياة اليومية.

وإذا كانت الرشوة تشكل جريمة اعتداء على أموال الغير فإنها تشكل أيضاً جريمة أخلاقية تمس الضمير المهني واعتداء على ثقة المواطنين ونظراً لأن الإدارة الجزائرية تتميز بالبيروقراطية فإن الإداريون يقدمون أعمالاً للمواطنين أكثر تسهيلاً على أنها مزية.

لا شك أن انتشار مظاهر الفقر والتخلف والحرمان قد أدى إلى سرعة انتشارها. مما حولها إلى قاعدة عمل متعارف عليها إلى درجة يقتنع معها المواطن بأنه لا يمكن له الوصول إلى حقه إلا

¹ www.Monqatel.com/10/02/2012-2.

بدفع المال أو يتدخل أحد النافذين لصالحه، وبالتالي لا قيمة للجدارة والكفاءة وأصبح اللجوء إلى الرشوة.¹

3/- المحاباة والمحسوبية:

يعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق وأساس التمييز الصلة وبذلك تشغل الموارد وتشغل المناصب من قبل المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد.

4/- التزوير:

من أخطر الظواهر المنتشرة بكثرة في المؤسسات الحكومية ويقصد به اصطناع الأوراق والمستندات وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات والأوراق التجارية والنقود المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة وقد يحدث التزوير بأساليب تقليدية عادية أو يدوية، ويعمد التزوير على الذكاء العقلي وفن التقليد وعادة ما يزور الموظف لمصلحة الخاصة أو لمصلحة لغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير، نستطيع القول أن التزوير يعد جريمة اقتصادية وإدارية تعتمد على تقليد ومحاكاة الحقيقة أو اختلاقها أو تحريفها بقصد غش الآخرين من أجل جني أو منفعة.

5/- الغش:

من أكثر المظاهر انتشاراً في المرافق العمومية وهو يعد من الأساليب الاجتماعية الملتوية التي يلجأ إليها بعض الفاسدين من موظفي الإدارات العمومية بهدف خداع الآخرين الذين يقبلون على طلب واقتناء خدماتها لتحقيق منافع ومصالح خاصة، فالغش سلوك إجرامي غير أخلاقي وظاهرة مرضية

¹ عنتر بن مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 95.96.

استوطنت نفوس بعض المرضى من موظفي الإدارات العامة لتحقيق منافع على حساب الآخرين أو للحصول على مكاسب مالية دون وجه حق.¹

6/- انتشار ظاهرة التسبب الإداري (الانتهازية والمتاجرة بالوظيفة):

فمن بين أهم المظاهر التي يتجلى بها الفساد الإداري في وسط المنظمات الحكومية هو انتشار مظاهر التسبب الإداري، فلقد أصبحنا نلاحظ انتشار أنواع معينة من السلوك بين الموظفين العاملين بالإدارة العامة خصوصاً، كعدم الشعور بالمسؤولية والتراخي في أداء الواجبات وإهمال العمل والاتجار بالوظيفة والانتهازية، والميل إلى استغلال الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، والانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها، وتشويه القرارات الإدارية وعرقلة تنفيذها وهذا من شأنه الإساءة والأضرار بالمواطنين والمصلحة العامة على حد سواء.²

7- البيروقراطية:

إن البيروقراطية من الناحية اللغوية كلمة تتكون من شقين الأول Bureau ويعني مكتب والثاني Cracy ويعني القوة فالبيروقراطية تدل في مجموعها على قوة المكتب أو سلطة المكتب ويعتبر ماكس وير Max Weler

من أشهر من كتب عن البيروقراطية التي وصفها بالمثالية وهو يعني بالمثالية الظهور النقي للبيروقراطية، وهي قريبة من مفهومه عن القيادة الرشيدة الشرعية التي ذكرها في مقاله: "النماذج الرئيسية للسلطة" وهو يعتبر أنم القيادة الرشيدة هي قلب البيروقراطية، ويتميز النموذج البيروقراطي بعده خصائص منها:

1- تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح ومحدد.

2- تسلسل واضح ومحدد للسلطة.

¹ إبراهيم توهامي لتييم ناجي، قراءة تحليلية وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7/05/2012، ص 12.14.

² إسماعيل قرة وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص 25.

3- يتم إنجاز كل عمل وفق الأنظمة والقواعد المجردة لضمان التوحيد والتماثل بين مختلف الأنشطة.

4- المركزية في اتخاذ القرارات.

5- الرسمية في التعامل.

6- تعتقد التوظيف على الكفاءة والترقيات على الأقدمية.

وقد أحكمت الأساليب البيروقراطية سيطرتها على مستوى جميع الأجهزة والقطاعات الربحية والخدمية والمؤسسات السياسية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية وصارت ظاهرة عامة يدفع ثمنها المواطن الذي يبقى يأمل في حياة أفضل خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتحول العالمية التي تستلزم ضرورة استغلالها من أجل مواجهة الأساليب البيروقراطية والتقليل من آثارها السلبية.¹

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

نتناول في هذا المبحث وبعد أن تعرفنا على الفساد فيما سبق وحاولنا أن نجد طرق من أجل ترشيد الإدارة بصفة عامة فتحت في هذا المبحث سوف نتناول آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر. وكما هو معلوم فإنه إذا كان شيء ما يسع لطريقة خاطئة فلا بد من إصلاح الخطأ والعمل على جعله يسير بطريقة صحيحة أو إن صح التعبير بطريقة أفضل.

والإصلاح هو كما هو معلوم أنه ضد الفساد فنقول أصلح الشيء بعد فساد.

أما الإصلاح الإداري فهو سلسلة من التحسينات التي تبدأ بإعادة الهيكل الإداري بالتغيرات البسيطة في أساليب العمل وكذلك في التنظيم الإداري للجهاز والأفراد ونظرة الناس لجميع هذه الأمور مما يدعو إلى التغير في أنماط سلوك الأفراد وأساليب التنظيم.²

¹ عنترة بن مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 106.107.

² فيصل بن مغيض آل سمير القحطاني، استراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، جامعة الرياض، 2000، ص 24.

وكما سبق وأشرنا أن الإصلاح هو تغيير الوضع إلى حال أفضل فإن عملية الإصلاح تمر بعدة مراحل:

1-إعادة التنظيم الإداري:

لا بد للإدارة الجزائرية من إعادة صيغة التنظيم الذي نسير وفقه حسب المنهج الحديث الذي يعتمد على أساليب علمية والمهادفة إلى تحسين أداء الجهاز الإداري والحد من التبعية الإدارية. كما يجب التخلص من البيروقراطية السلبية التي تعرقل الإجراءات الإدارية.¹

2-إصلاح نظام الخدمة في الوظيف العمومي:

لا بد هنا بالاهتمام بإصلاح الفرد كموظف وإصلاح وتعديل أجره.

الاهتمام بالعنصر البشري:

مادام المورد البشري هو المسؤول عن قضايا بالفساد فلا بد من إصلاح الإنسان ذلك أن إصلاح الهيكل دون الإنسان يعتبر إصلاحا قاصرا ولن يؤدي إلى نتيجة إصلاحا قاصرا ولن يؤدي إلى نتيجة.

فالموظف الصالح هو الذي تنتهجه التربية الصالحة في الأسرة الصالحة في الأسرة الصالحة في المدرسة الصالحة في البيئة الصالحة التي يحكمها مسؤولون صالحون وبهذا تصل على مجتمع صالح وبالتالي إذا أردنا أن نكافح الفساد أي ننفذ من الفساد في الجزائر لا بد أن ننطلق من الأخلاق وال.....²، وحتى يكون الموظف صالح لا يمارس الأساليب الملتوية علينا أن نتمم بأجره ولهذا فإن إصلاح نظام الأجور بعد أحد الآليات الرئيسية للوقاية من الفساد الإداري حيث يتمشى هذا النظام مع

¹إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² عنزة بن مرزوق وعبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 148.

مستويات الأسعار والتكاليف المعيشية ذلك من أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم. وهذا ما يؤمن له عنصر الولاء.¹

3- الشفافية والمبادلة في القطاع العام:

هناك مجموعة من الأسس والمعايير التي تعمق بيئة النزاهة في العمل العام والتي تحتاج إلى تطوير الوعي والعمل بها في مجتمعنا الجزائري وهي المبادلة التي تخص الموظفين العموميين سواء المنتخبين أو المعيّنين والتي تتمثل في تقديم تقارير دورية.

- النزاهة وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة في العمل.
- حرية الإعلام والصحافة لا بد للدولة الجزائرية أن تعطي المزيد من الحرية.²

-إعادة هيكلة الجهاز الحكومي:

يتميز الجهاز الإداري الجزائري يتعدد المؤسسات الوزارية وتشابكها وتداخلها في بعض المهام. وهذا ما يعقد الإجراءات الإدارية من حيث اتخاذ القرار وبالتالي لا بد من تحديد النظام الإداري المتبع من خلال تحديد الأهداف والوسائل واقتصاد للتكاليف وتخفيف الإجراءات البيروقراطية تجدر إلغاء أو التخفيف من عدد الإدارات ودمج بعضها.

وعلى الهيآت المعنية أن تهتم بتطوير الوظيفة العام وترشد الهياكل الإدارية وتعتمد على وسائل حديثة وإطارات متخصصة يهتف دراسة وضعية الإدارة والفضاء على الفساد الإداري بالإضافة إلى تدريب الكوادر والإطارات الخاصة بكل مصلحة وفق أطر منهجية أكاديمية تعتمد على التطوير.³

¹ المرجع نفسه، ص 151.

² إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

³ إسماعيل قنور، مرجع سبق ذكره، ص 195.196.